

التيار الوطني

السوري

Syrian National Movement

صحيفة أسبوعية تصدر عن التيار الوطني السوري

العدد الأول

26 كانون الأول 2011

قرآن ينتظر من يعقده

لا يرتاب المتابعون للأحداث السورية في أن سقوط النظام المستبد فيها أمر محتوم، وأن نهاية الحكم الديكتاتوري قد قاربت، فشدّة البطش والقهر الذين يمارسهما النظام على الشعب تجعل في المشهد فريقين، فريقاً يمارس الظلم والاضطهاد بأشنع صوره ومظاهره، وفريقاً يطالب بحقوقه وحرية بأسلوب حضاري ويحتمل في سبيل ذلك كل ما يمارسه الفريق الأول عليه من صنوف القهر، والفرق بين الموقفين كبير على المستوى الأخلاقي والسياسي؛ الأمر الذي يسهل قراءة الحدث واستشراف المشهد القادم. وها هنا يأتي تحليل الدرس التاريخي بسهولة ليبين أن سنة الله في الذين خلوا من قبل تؤكد أنه (لا يفلح القوم المجرمون).

لكن لا يخفى في الوقت نفسه أن القضية ليست بهذه السهولة؛ فقد تعادلت كفة كل واحد من الفريقين فلا بد من مرجح إضافي، فالنظام مارس قدراً كبيراً من السلوك الوحشي إلا أنه لم يكن رادعاً لشعب ذاق حلاوة الكرامة، ولكي يحسم النظام القضية لصالحه لابد من دفعة أكبر من القمع والاستئثار، ولولا أننا في العام 2011 لما توانى النظام في تقديم الدفعة المطلوبة من الإجرام، فهو يعلم أن العالم اليوم قد اختلف عن ثمانينيات القرن الماضي، فليس أمامه سوى كسب الوقت وانتظار نفاذ صبر الشارع. والسؤال الذي يطرحه المنطق: ما فرص الشارع السوري في الاستمرار وتحقيق النجاح؟ لا شك في أن القضية تتعلق في قدرة السوريين على إيجاد المكافآت الموضوعية، ففوة النظام لا بد من أن تواجه بقوة مماثلة، تحدّ من بطشه وتحمي المتظاهرين من قمعه. ويبدو أن الصورة المثلى أن تتحد قوة النظار السلمي الذي يعدّ الحاضن الاجتماعي للثورة وقوة الجيش السوري الحر فتكون القوة الأولى أساس التغيير، وتأتي قوة الجيش الحر لتكون الدرع الواقية للشعب من بطش النظام. ولكي نصل إلى تفعيل هاتين القوتين ينبغي توفير الظروف الموضوعية لذلك، فلكي تزداد وتيرة الفعل الثوري الشعبي ينبغي أن يُنَبِّت الشارع بتوفير حاجاته اليومية، التي يضغظ النظام ليحول دون توفيرها، فيمارس الحصار الاقتصادي على الشارع، ويحرم الناس من أسباب التدفئة في شهور الشتاء، ويضيق عليهم بالمون والغذاء.

وبدراسة دقيقة -قامت مجالس الثورة بإعداد مادتها- تبين أن حاجة السوريين الإغاثية تتطلب شهوراً حوالي عشرين مليون دولار، وهذا المبلغ عبارة عن قروش بالنسبة للتجار السوريين في الخارج. وعلى الجانب الآخر لابد من تبني الجيش الحر ودعمه ليكون النواة التي تلتف حولها بقية مكونات الجيش السوري الذي صادره النظام لصالحه، -وهي في ازدياد ولاسيما بعدما تنصل رأس النظام من مسؤولياته تجاه الجيش-، وليكون القوة الوطنية التي تقوم بما تقرضه متطلبات دفع الملف السوري إلى المحافل الدولية، فيقطع الطريق على التدخل العسكري الخارجي، ولاسيما أن القوات الأجنبية التي ستقوم بالمهمة تدخل متى يريد السوريون ولا تخرج إلا متى تريد هي، فضلاً عن أنها تستهدف القوة العسكرية للجيش السوري ولن تتركه إلا كما تركت قوات الناتو الجيش الليبي، وكما تركت قوات التحالف الجيش العراقي، ولم يخرج السوريون إلا لينالوا حريتهم في دولة قوية، ولاسيما إذا تذكرنا أن لديهم جزءاً محتلاً من وطنهم ينتظر التحرير. إن تصافر قوة الجماهير بزخمها الشعبي مع الجيش الحر بقوته العسكرية ليشكل ضماناً لاستمرار الثورة السورية، ومرجحاً إضافياً لتثقيف كفة الشارع الثائر من أجل حريته وكرامته، ولا ريب في أنه سيكون عنصراً حاسماً في إسقاط النظام، ولكنه قرآن ينتظر من يعقده فيولد منه النصر بإذن الله. عماد الدين الرشيد

في هذا

العدد

قرآن ينتظر من يعقده

تقرير عن اجتماع تونس

من شباب الثورة:

محمد خير الوزير

من فكر التيار

ماذا يحصل في فرع
الأمن الجنائي في حلب

صور من

المقاومة المدنية

رسالة مفتوحة إلى ضباط
وعناصر الجيش والمخابرات والشبيحة

تقرير عن اجتماع تونس

جرى في تونس خلال الأيام الثلاثة الماضية 17-19 كانون الأول 2011 الاجتماع الأول للمجلس الوطني بهيئته العامة، وبحضور غالبية الأعضاء، وقد تم فيه مناقشة الوثيقة السياسية والنظام الداخلي للمجلس، وخارطة الطريق للمرحلة الانتقالية، وقضايا دعم الجيش الحر، وحماية المدنيين، وسبل تحقيق ذلك من خلال إقامة مناطق عازلة وأخرى آمنة، وفرض حظر جوي كلي أو جزئي على النظام السوري، وتم توزيع الأعضاء على تسع مكاتب فرعية، وأقام كل مكتب على حدة ورش عمل خاصة به وضع خلالها رؤيته ورسالته وخطة عمل له وآليات التنفيذ.

ثم تم إعلان البيان الختامي على وسائل الإعلام. وقد كان لافتاً الحضور الشبابي من الحراك الثوري الذي أوصى على المجلس الروح الثورية التي تعكس مطالب الشارع الثورية، وقد كان ذلك واضحاً من خلال المؤتمر الصحفي الختامي الذي عقد أمس الإثنين حيث تقدم الحراك الثوري بمطالبه السياسية والتنظيمية التي من أبرزها التأكيد على مبادئ الثورة في إسقاط النظام بزمته وعلى رأسه بشار الأسد، وتبني حماية المدنيين من خلال إيجاد ممرات إنسانية آمنة، وتقرير منطقة عازلة مدعمة بالحظر الجوي، ودعم الجيش الحر بشقيه الجنود المنحازون للثورة والمدنيون الذين حملوا السلاح لحماية أنفسهم الذين انضموا للجيش الحر، وأكد على ضرورة تنشيط حقوق الإنسان، والضغط على النظام من خلال المجتمع الدولي للإفراج عن المعتقلين جميعهم، ومنهم الناشط الحقوقي عضو المجلس الوطني محمد

الوزير
محمد علوش



من شباب الثورة محمد خير الوزير

ناشط حقوقي من مواليد دوما 1977، يعمل في منظمة عدالة للدفاع عن حقوق الإنسان، وهو عضو الهيئة العامة للثورة السورية، إضافة إلى أنه من الفاعلين في الثورة في منطقته.

اعتقل مرتين من قبل السلطات السورية: قبل الثورة، وبعدها.

قبل الثورة: أُلقي القبض عليه في المرة الأولى في مطار دمشق الدولي، وهو عائد مع زوجته وأطفاله الثلاثة إلى سورية بعد سنوات من الغياب، وقضى في السجون السورية أكثر من ثلاثة أعوام، لُفّرج عنه فيما سمي بالعفو الرئاسي الذي صدر بعد الثورة عن المعتقلين السياسيين.

بعد الثورة: لم يمض على قرار العفو السوري سوى أشهر عدة حتى أُلقي القبض عليه مرة أخرى في أثناء مراجعته فرع الهجرة والجوازات بمحافظة دمشق بتاريخ 5/12/2011، ولا يزال معتقلاً حتى كتابة هذه السطور.

وهو واحد من آلاف السوريين المتعطشين للحرية والكرامة، من المعتقلين الذين لا يُنسى ذكر بعضهم بعضاً، بل كلما ذكر واحد منهم تستحضر الذاكرة كل إخوانه من المعتقلين والمعتقلات.

هؤلاء هم الذين يصنعون النصر بصبرهم وثباتهم، وبما يقدمون من تضحيات جمة حين يحتملون من التعذيب والإهانة ما لم يُسمع عنه حتى في محاكم التفتيش.

نسأل الله عز وجل أن يردهم سالمين إلى ذويهم وإلى أحبائهم، وأن يعمّ السرور كل بيوت سورية الحبيبة.

هيئة التحرير

من فكّر التيار

منطلقات التيار الوطني السوري ينبثق التيار من المقاصد الإسلامية الأصيلة التي أكدت المحتوى الأخلاقي والروحي للرسالات السماوية التي صبغت الثقافة الإنسانية التي احتضنتها بلاد الشام عبر التاريخ، وعبرت عن جوهر الثقافة السورية المتجددة، وهو لذلك يسعى إلى تعزيز الحركات الإنسانية التي قامت على قاعدة أخلاقية وإيمانية عميقة، مثلتها عبر القرون بساطة الإسلام السمح البعيد عن الأيديولوجيات، والاصطفافات العقديّة، والأطر الحزبية والفئوية الضيقة، بما يمثله من:

مرجعية تشريعية.

ومرجعية أخلاقية وقيمية.

وبذلك صار الإسلام مرجعية لتيار اجتماعي قام بحماية العقد الاجتماعي الذي بناه الأجداد عبر عشرات القرون فحموا به تماسكهم الاجتماعي، وأقاموا من خلاله أروع صور السلم الأهلي والعيش المشترك.

هيئة التحرير

التيار الوطني
السوري
Syrian National Movement

صور من المقاومة المدنية

استخدام رسومات وكتابات الجدران لتوصيل رسائل مؤثرة للعسكر والشبيحة، تدعوهم إلى الانشقاق بدلاً من الاقتصار على كتابة شعارات إسقاط النظام.

افتعال أزمة مرورية عند الشعور باقتراب المداهمة العسكرية، مما يمنح الناس فرصة لتهيئة أنفسهم للمداهمة.

زراعة مسجلات الصوت التي تردد المظاهرات أو المكبرات، كتوزيعها على أشجار الشوارع بقرب التجمعات والمراكز الحكومية، وقد تم استخدام هذا الأسلوب داخل وزارة المالية في دمشق.

نشر طائرات ورقية في المناطق التي يستخدم فيها الطيران المروحي المنخفض.

بنشرة عجلات المركبات العسكرية باستخدام قطعة طويلة من الخشب عليها بسامير، أو باستخدام كرات الطين الناشفة الملينة بالبسامير، وقذفها باتجاه عجلات المركبات من بعيد.

هيئة التحرير

ماذا يحصل في سجن الأمن الجنائي في حلب؟

داهمتا ثلاث سيارات مع حوالي خمسة عشر عنصراً بعد الثانية عشرة ليلاً، لم ينتظروني حتى أخرج من الحمام، بل دخل أحدهم وشدني من يدي بطريقة مهينة، ثم حملت في سيارة مطوقاً من كل الجهات، وكان الجنود يلوحون ويقطقون بالسلاح ليث الرعب في نفوس الناس، ثم وضعت في زنزانة (متر ونصف بنصف متر) بقيت فيها إلى الصباح.

وفي الصباح بدأ التعذيب بالضرب الشديد على القدمين ووضعني في دولا ب ضيق يكاد يخنقني، وبعد تحويلي إلى حلب في سجن الأمن الجنائي رأيت هناك ألواناً مختلفة من التعذيب بمختلف أشكاله معي ومع كل المعتقلين: فمن ذلك وضعنا في غرفة (ثلاثة في خمسة) والعدد بين الأربعين والستين يزيد وينقص، وفي ملجأ تحت الأرض؛ لا يوجد شمس ولا هواء، بالإضافة إلى عدم معرفة الوقت، ولذلك كنا نصلي تقديراً؛ لأن الساعات تُصادر من المعتقلين والويل لمن يسأل عن الساعة، يقابل على الأقل بأفزع السباب، ولا ندري أن الدنيا أصبحت إلا حين تدب الحركة ويبدأ الضجيج والصراخ، والسباب والشتم.

غرف ضيقة لا يمكن الاضطجاع أو الجلوس فيها بسبب الزحام، ولذلك نقضي أغلب وقتنا وقوفاً، والتواليت في داخل الغرفة وبلا باب، والطعام سيئ للغاية قلما يشتهي الإنسان تذوقه مهما كان جائعاً. ويتم التحقيق مع المعتقلين بطريقة مهينة جداً؛ حيث يقيد عدد من المعتقلين مع بعضهم، ويساقون بشكل عنيف مع الضرب والسب، ولا يحق لهم أن يلتفتوا أو يتحدثوا أو يرفعوا رؤوسهم، ويقدموا للتحقيق حفاة الأقدام، ويجلسون جاثين على الركب مع رفع الصلب وإبراز راحتي الأقدام ووضع الكبل عليها والضرب الخفيف للترهيب، ثم يتم السؤال، فإذا ما أشار المحقق للسجان بالضرب، يتم ضرب المعتقل بشدة، وأحياناً يوضع على الكرسي ويضرب بعنف شديد يسمع صراخه كل من في السجن، والتحقيق شكلي في الغالب؛ لأن التهم هي عبارة عن كليشيهات جاهزة: تهديد الوحدة الوطنية، التحريض على الفتنة الطائفية، تهديد سلامة الدولة، التظاهر بدون ترخيص... ثم تتدرج إلى التعامل مع جهات خارجية، والعمالة والتمويل واستخدام السلاح وما إلى ذلك.

وقد رأيت آثار التعذيب الوحشي على أجساد الشباب، وبعضهم داروا به في كل الفروع الأمنية وذوقوه كل ألوان العذاب، حتى أخبرني أحد الشباب أنهم أدخلوه في غرفة لوحده وأدخلوا معه كلباً مرعباً حتى أغمي عليه من الخوف. وقد أحضر إلى فرع الأمن الجنائي وقمصانه حمراء يابسة من بقع الدم وجلده مبقع من آثار التعذيب.

وقد أدخلوني في المرة الثانية مع المجرمين، وكنت أصلي جماعة مع البعض، وأقرأ القرآن بهم بصوت منخفض إلى حد ما لكنه مسموع، ودام هذا لأربعة أيام، فلما جاء دوري في التحويل للقضاء اقترب مني أحد أصحاب السوابق وصارحني بأنه متأثر بقراءة القرآن وأنه يتمنى لو يتوب ويصلي، ولكن: هل يتوب الله عليه وقد شارك في قمع المتظاهرين، بل وكان يتقاضى ألف ليرة يومياً لقاء نقله للشبيحة وتوزيعهم بسيارته على الأماكن العامة والمساجد؟

وقال لي: إن الكثيرين من أمثاله عقد النظام معهم صفقات، وبعضهم محكوم بأحكام مؤبدة، بل وبالإعدام بأن يفرج عنهم بمقابل التعامل مع الأمن في قمع المظاهرات.

أبو أسيد

الشعب يريد

النظام



SyrianNM



@SyrianNM



SyrianNM



SyrianNM@gmail.com

فتح مفتوحة إلى ضباط وعناصر الجيش على والمخابرات والشبيحة

شهدت سورية وما زالت تشهد، منذ بداية الثورة وإلى الآن، ألواناً وأنواعاً كثيرة من الجرائم التي ارتكبتها وما يزال يرتكبها ضباط وعناصر الجيش والأمن والمخابرات جهاراً نهاراً، والتي بلغ عدد ضحاياها حتى الآن، عشرات الآلاف من القتلى والجرحى والمعتقلين.

وقد تولت عدة منظمات داخل سورية وخارجها، توثيق عدد كبير من هذه الجرائم بالصور الحية، التي التقطها الثوار الأبطال ونشروا صورها على العالم أجمع.

والأسئلة التي تطرح نفسها هنا هي:

هل تأمل هؤلاء الضباط والعناصر المصير الذي ينتظرهم بسبب ارتكابهم لهذه الجرائم، سواءً أكانت قتلاً، أو حبساً، أو تعذيباً، أو ترويعاً، أو إهانة للكرامة؟

وهل يظن هؤلاء أنهم سيكونون في منأى عن المساءلة القانونية والعقاب في الدنيا قبل الآخرة؟

لعل الكثيرين لا يعرفون أن من أهم وأساء إنجازات البعثيين في سورية، قانون إحداث إدارة أمن الدولة، الصادر بالمرسوم التشريعي (14) تاريخ 25/1/1969م، الذي نصت المادة (16) منه على أنه: (لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهام المحددة الموكلة إليهم، أو في معرض قيامهم بها، إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير). وكذلك قانون التنظيمات الداخلية لإدارة أمن الدولة وقواعد خدمة العاملين فيها الصادر بالمرسوم التشريعي (549) تاريخ 25/5/1969م، الذي نصت المادة (74) منه على أنه: (لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة، أو المنتدبين أو المعارين إليها أو المتعاقدين معها مباشرة أمام القضاء، في الجرائم الناشئة عن الوظيفة، أو في معرض قيامه بها قبل إحالته على مجلس التأديب في الإدارة واستصدار أمر ملاحقة من قبل المدير).

ولعل الكثيرين لا يعرفون أيضاً أن من أهم "إصلاحات" بشار الأسد، التي قدمها لسورية بعد وراثته للسلطة، وبعد عودته الإصلاحية التي بشر وما يزال يبشر بها الناس، المرسوم التشريعي (69) تاريخ 30/9/2008م، الذي أضاف بموجبه فقرة سابعة إلى المادة (47) من قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية السوري، نقل بموجبها اختصاص النظر في الجرائم المرتكبة من ضباط وصف ضباط وأفراد قوى الأمن الداخلي، وعناصر شعبة الأمن السياسي، وعناصر الضابطة الجمركية، التي يرتكبونها في أثناء تأدية المهام الموكلة إليهم، إلى المحاكم العسكرية، وعلق أمر ملاحقتهم على قرار تصدره القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة. بحيث إذا لم تصدر القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة قراراً بملاحقتهم، فإنه ليس لأي سلطة أن تلاحقهم مهما ارتكبوا من جرائم!

إننا على يقين بأن ضباط وعناصر الجيش والأمن والمخابرات، لم يكونوا ليرتكبوا بدم بارد، ما يرتكبونه اليوم من جرائم بشعة بحق الناس الأبرياء، لولا هذه النصوص. فهم يعتقدون أن هذه النصوص تحميهم من أي مساءلة قانونية. لأن مدراءهم ورؤساءهم، الذين يأمرونهم بارتكاب هذه الجرائم، لن يأمرؤا بملاحقتهم، تحسباً من أن يقعوا هم أيضاً تحت طائلة المساءلة القانونية!

ولكن: هل هذا الاعتقاد صحيح؟ وهل يمكن لهذه النصوص أن تحميهم أو تحمي رؤساءهم، بمن فيهم رأس النظام؟

الواقع أن هذه النصوص ليست أكثر من خديعة كبرى، يخدع بها النظام حراسه وأعوانه! وأنها ليست أكثر من حبر على ورق، لا يسمن ولا يغني من جوع. فالمساءلة ثابتة، والعقوبة الشديدة تنتظر كل من أمر، أو حرض، أو ارتكب، أو ساهم في ارتكاب، أي جريمة بحق بريء.

وبيان ذلك أن المادة (25) من الدستور السوري الحالي - بالرغم من كل ما فيه من علل ومآخذ - تنص على ما يلي:

1. الحرية حق مقدس. وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

2. سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

3. المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات. وتنص المادة (27) على ما يلي: (يمارس المواطنون حقوقهم، ويتمتعون بحرياتهم، وفقاً للقانون).

وتنص المادة (28) بأن كل مواطن بريء حتى يُدان بحكم قضائي مبرم. وبأنه لا يجوز تجري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون. وبأنه لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً، أو معاملته معاملة مهينة. وبأن القانون يحدد عقاب من يفعل ذلك.

وتنص المادة (31) على أن: (المساكن مصونة. لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون).

أما المادة (38) فتتنص على أن: (لكل مواطن الحق في أن يُعرب عن رأيه بحرية علنية. بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى. وأن يُسهم في الرقابة والنقد البناء...).

وأما المادة (39) فتتنص على أن: (للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً...).

ولقد تكفلت الكثير من نصوص قانون العقوبات العام، ببيان العقوبات التي تطال كل من يرتكب جرائم القتل، والإيذاء، والجس، والتعذيب، وإتلاف الأموال، إلخ...

ولا خلاف عند من له أدنى معرفة بالقانون. في أن لنصوص الدستور هيمنة على كل نصوص القوانين والمراسيم التشريعية والمراسيم التنظيمية واللوائح والقرارات والأوامر. بحيث تسمو نصوص الدستور على غيرها من النصوص مهما كانت، ومهما كان من أصدرها ووقعها.

فهذه محكمة النقض السورية تقضي في كثير من أحكامها، بأن للقضاء الحق في مراقبة دستورية القوانين، في معرض الدفع بعدم دستوريته. تجد ذلك على سبيل المثال لا الحصر في قرار محكمة النقض (180/1979) أساس (487) أنه: (يجوز للقضاء التصدي لدستورية القانون عن طريق الدفع لا الدعوى. وذلك بالامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور، في الدعوى الماثلة أمامه. باعتبار أن الدستور يسمو على سائر القوانين). [القاعدة (296) مجلة المحامون 1979م، إصدار (4) و(5)].

وجاء في قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض (16/1978) أساس (43): (أن حرمان الأفراد من حق التقاضي، يتعارض مع المبادئ القانونية العامة والحقوق الطبيعية للإنسان والمبادئ الدستورية المستقرة في ضمير الجماعة البشرية. مما يجعل القاضي غير ملزم بتطبيق أي نص يتعارض مع الحق المذكور). [القاعدة (448) مجلة المحامون 1978م، إصدار (9) و(12)].

وجاء في قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض (70/2005) أساس (494) أنه: (إذا خالف القانون أحكام الدستور، فإنه حري الالتفات عن أحكام القانون. إن لم يكن عن طريق الدفع بعدم دستوريته، فعن طريق الامتناع عن تنفيذ أحكامه). [القاعدة (3) مجلة القانون 2004م. 2006م].

وجاء في قرار الهيئة العامة لمحكمة النقض (170/2003) أساس (339) أنه: (إذا كان الدستور أبا القوانين، فإنه حري الالتفات عن أحكام القانون إذا خالفه. إن لم يكن عن طريق الدفع بعدم دستورية القانون، فعن طريق الامتناع عن تنفيذ أحكامه). [القاعدة (229) الألويسي، 2001م. 2004م. وكذلك القاعدة (12) مجلة القانون 2004م. 2006م، والقرارات (68) و(69) و(70) لعام 2004م].

من أجل ذلك نقول لكل ضباط وعناصر الجيش والأمن والمخابرات، الذين ارتكبوا، أو تسول لهم أنفسهم ارتكاب، الجرائم بحق الأبرياء من أبناء شعبنا العظيم: أبشروا بالعقاب الذي ينتظركم، عندما يترككم رؤساؤكم ويفرون، أو عندما يلاقون مصير سلفهم القذافي على أيدي الثوار، ولا تجدون أمامكم أو خلفكم من يحميكم، أو ينجيكم من مصيركم الأسود، الذي يزحف باتجاهكم يوماً فيوم، بل ساعة فساعة. أما الشبيحة فقول لهم: إن مصيركم سيكون أسوأ من مصير هؤلاء الضباط والعناصر من باب أولى. لأنه ليس لكم ما يحميكم، ولا حتى ذلك الحبر على الورق!

هذا عن العقاب في الدنيا. أما عن العقاب في الآخرة، فيقول تعالى في كتابه العزيز: {ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون، إنما يؤخرهم ليوم تشخص في الأبصار} (42) مهطعين مقنعي رؤوسهم، لا يرتد إليهم طرفهم، وأفندتهم هواء (43). [سورة إبراهيم]. إن في ذلك لذكرى، لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

محمد الرفاعي. أبو علي